

دور الدولة الإنمائية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في كوريا الجنوبية

The Role of Developmental State in Achieving Economic Takeoff for South Korea

عادل بلجيل، جامعة باتنة 1
Adel.beldjebel@univ-batna.dz

ميلود بوخنون، جامعة وهران 1
Boukhounne_dz@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2024/05/27

تاريخ الاستلام: 2024/04/18

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية التخطيط وتطبيق الاستراتيجيات في حل مشكلات التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا، والدور الكبير الذي لعبته التدخلات الحكومية التي كانت تركز على إرادة سياسية صلبة وثابتة (نخبة تنموية)، في اعتماد سياسات تنموية كانت إلى حد بعيد سليمة وملائمة أسهمت بشكل فعال في إيجاد تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص وذلك بفضل العلاقات بين البيروقراطيين والشركات الكبرى والبنوك في الحصول على المعطيات الضرورية لاتخاذ القرارات وتوجيه الموارد بشكل فعال لتحقيق تنمية شاملة ساهمت في رفع بلدانها إلى مصاف الدول المتقدمة

الكلمات المفتاحية: الدولة الإنمائية، بيروقراطية اقتصادية، الحكم الرشيد، القطاع العام والخاص، النخب السياسية.

Abstract:

This study examines how planning and implementing strategies can address the development challenges in Southeast Asian countries. It analyzes the role of government interventions, supported by a strong and consistent political will (developmental elite), in formulating and executing sound and suitable

developmental policies. It also explores how these policies fostered close collaboration between the public and private sectors, through the networks of bureaucrats, large corporations and banks that facilitated data collection, decision-making and resource allocation for achieving inclusive development. The study demonstrates how these factors enabled the Southeast Asian countries to achieve rapid economic growth and join the ranks of advanced countries.

Keywords: Developmental state, Economic bureaucracy, Rational governance, Public and Private sectors, Political Elites.

مقدمة:

إن مجرد إدعاء الدولة بأنها تنموية أو تتطلع لتصبح كذلك لا يعد كافيا، إنما لا بد أن يكون لدى أصحاب المشروعات الخاصة الثقة في التزام الحكومة وقدرتها على تطبيق السياسات الاقتصادية التنموية، وهنا يكمن دور البروقراطية الاقتصادية في تحويل نواتج السياسة المتوقعة الى حقيقة، فالدول التي تلتزم معايير السياسات الجديدة لا تطلق فقط مجرد كلمات يحبذها الفرد أو يكرهها، إنما هي التزام باحراز مجموعة من الاهداف الرئيسية كالنمو الاقتصادي والمساواة والديمقراطية والاستقرار والقضاء على الفقر، وفي هذا النسق يشار الى التدخلات الحكومية في دول جنوب شرق آسيا التي كانت تركز على إدارة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد على التخطيط بعيد المدى حيث أظهرت كوريا الجنوبية كنموذج عبر حكوماتها قدرة عالية على توثيق التعاون بين القطاع العام والخاص وتقليل المشاكل بينهما بفعل العلاقات التي نسجها البيروقراطيون مع الشركات الكبرى والبنوك للحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيه الموارد الى القطاعات التي يمكن أن تساهم بفعالية في إحداث تنمية اقتصادية شاملة.

مما سبق نستطيع طرح السؤال التالي: ماهي المقومات والعناصر التي من

شأن تواجدها أن يفسح السبيل لظهور عناصر الدولة الانمائية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور :

المحور الأول: سمات الدولة الإنمائية

المحور الثاني: عناصر الدولة الإنمائية

المحور الثالث: العلاقة بين الحكم الرشيد والدولة الإنمائية في كوريا

المحور الأول: سمات الدولة الإنمائية

قدم Chalmers Johnston رائد مفهوم الدولة الإنمائية واحدة من التفسيرات المهمة للمعجزة الاقتصادية لدول شرق آسيا وهي نظرية الدولة الإنمائية التي تمزج ما بين قدرة بيروقراطية مرتفعة، واستقلال واضح للدولة عن المجتمع، وقدرة أكبر على تخصيص الموارد المالية بنجاح فيما بين القطاعات الصناعية الاستراتيجية محققة نموا صناعيا سريعا.

وكما يقول " Jonathan Kriekaus إن الوظيفة التعبوية لموارد الدولة بما يؤثر على الأداء الاقتصادي طويل المدى كأداة للتنمية واحدة من السمات الأكثر تأثيرا للدولة الإنمائية".

وكما تشير نظرية الإنمائية لـ Johnston فإنه يتسلط السياسيون حينما يحكم البيروقراط، ويحددون أولويات التنمية الأساسية، ويضفون الشرعية على القرارات المتخذة من قبل السياسيين، موضحا أن وجود سلطة تنفيذية قوية ومستقلة تعد أمرا مهما وضروريا لعمل النظام في اتجاه يسمح للبيروقراطي بالحرية في التدخل في السياسة بشكل حاسم، ولكن في إطار قدر من الضوابط التي تضعها السلطة التنفيذية منعا لإساءة حرية التصرف (Ziya , 1991, p. 114).

وحسب نظرية الدولة الإنمائية تركز القوة الاستراتيجية للدول على القدرة على تشكيل تحالفات، فيما بين السلطة السياسية ورجال الصناعة الوطنية، ووجود درجة غير عادية من التعاون والتنسيق والتشاور ما بين البيروقراطية وقطاع الأعمال الخاص هذه الروابط كان من شأنها تحقيق الاتفاق فيما بين الأطراف المختلفة حول الاهداف القومية، وكذا تبادل المعلومات حول المكونات الأساسية لعملية تشكيل وتنفيذ السياسة الاقتصادية، ويصبح دور النخب السياسية آنذاك هو إضفاء الشرعية على قرارات النخب البيروقراطية وتحويلها إلى فعل سياسي فعال. (W.G , Dewit, & Coughton, 2001, p. 147).

وهو ما يعلق عليه W.G Huff بالقول إنه إذا كان التعاون ما بين الحكومة والقطاع الخاص والاتفاق على الأهداف القومية ليس نتاجا صافيا للبيئة الثقافية المعطاة، فإنه قد تم هندسته من قبل نخب الدولة ذاتها التي خلفت وراءها مجموعة من الالتزامات نحو النمو والتنافسية الدولية فواحدة من التفسيرات المهمة لظهور الدولة الإنمائية هو ظهور نخبة ملتزمة بالنمو وتتمتع بالذكاء السياسي والكفاءة البيروقراطية لتحقيق التكامل الاقتصادي ما بين الدولة والقطاع الخاص وبناء المصدقية الاقتصادية للدولة بما يمكنها من جذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص ودفع النمو الاقتصادي، مؤكداً أن المصدقية تعد أمراً مهماً وضرورياً لترجمة رغبة الدولة السياسية في أن تصبح إنمائية (W.G , Dewit, & Coughton, 2001, p. 149)، فالحكومة لا يمكن أن تلتزم بسياسية الاستثمار إلا إذا تمكن القطاع الخاص من أن يدرك بوضوح السياسات الاقتصادية للدولة، الإنمائية، وأن يكتسب الأداء الاقتصادي للدولة نوعاً من المصدقية.

هذا المنطق يمثل تناقضاً واضحاً لمنطق النظرية الكلاسيكية، فالدرجة المرتفعة من تدخل الحكومة يكون ملموساً في القطاعات الاستراتيجية، حيث يتوافر للحكومة من الوسائل ما يمكنها من ضمان الأداء الفعال لقطاع الأعمال في مواجهة ما يحصلون عليه من دعم ومساندة من قبل الدولة، هذه الرقابة والسيطرة المحكمة للنظام على الشركات تضمن مكافأة الجيد ومعاقبة الشركات ذات الأداء الضعيف فوفقاً للنموذج الشرق الآسيوي، لا يمكن أن يكون للسياسة الصناعية وجود بدون سياسات المنافسة المرتبطة بهذا النموذج فمجموعات الأعمال الكبيرة مثل الشبول في كوريا تطورت في ظل تأثير وتوجيه مباشر من قبل الدولة. (Ziya , 1991, p. 113)

ولفت Alice Amdsen الانتباه الحقيقة أن الدولة الإنمائية تتسم بالديناميكية حيث يوجد توتر دائم داخل الدولة الإنمائية ما بين الاستقلال البيروقراطي، وظروف التعاون ما بين القطاع الخاص والعام، مشيرة إلى أن الحالة الكورية توضح أن الدولة الإنمائية دائماً ما احتوت على بذور فئائها، فالدولة الكورية كانت أداة لخلق مجموعات الأعمال الخاصة والمسماة بالشبول من أجل

دور الدولة الإنمائية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي عادل بلجيل وميلود بوخون

تأمين تنفيذ سياستها الصناعية وإتاحة الاستقلالية لها في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، إلا أنها لم تعد قادرة على السيطرة على أنشطة الشبول والتي زادت قوتها واستقلاليته بشكل كبير خلال سنوات التسعينيات، مما حدّ من قدرة الدولة على السيطرة على قرارات هذه المجموعات وتوجيهها، مما أدى إلى أزمته المالية (Ziya , 1991).

نخلص مما سبق إلى أن الدولة الإنمائية هي الدولة التي تركز على أربع مقومات أساسية:

- أولها: وجود نخبة تنموية مصممة وقادرة على دفع التنمية؛
- ثانيها: استقلال نسبي للدولة؛
- ثالثها: بيروقراطية اقتصادية مستقلة وكفؤة تتمتع بالقوة؛
- رابعها: إدارة فعالة للمصالح الاقتصادية. (Adrian , 2002, p. 404).

المحور الثاني: عناصر الدولة الإنمائية.

إذا كان العرض السابق قد تطرق بشكل يحمل لسمات الدولة الإنمائية فإنه سيتم التطرق بمزيد من الاستفاضة إلى كل عنصر من عناصر الدولة الإنمائية.

أولاً: استقلال نسبي للدولة عن المصالح الخاصة المحلية.

على الرغم من أنه في كل مكان يختلف نطاق ومدى الاستقلال النسبي من دولة لأخرى، إلا أنه من الواضح أن ما تشترك فيه الدول الإنمائية هو تمتعها بقدر من الاستقلالية وأن هناك عناصر عديدة قد شكلت هذه الاستقلالية والتي تعنى درجة مرتفعة من التمسك لأجهزة الدولة، بما يمكنها من صياغة وتطبيق الأهداف التنموية والعمل كفاعل جماعي يتمتع بالتماسك لأجهزة الدولة والقدرة على تعريف وتطبيق الأهداف التنموية بشكل واضح.

وكما يقول Chalmers Johnston إن السمة السلطوية للدولة كانت واحدة من العوامل التي شكلت مصدر استقلالية الدولة، حيث رأى أن الطبيعة القسرية للدولة كانت واحدة من العوامل التي أتاحت قدرتها التنموية، حيث تمتعت الدولة بالقدرة على الانفصال النسبي عن ما تثيره المصالح الخاصة (سواء الطبقية أو الإقليمية أو القطاعية) من قلق وتوتر والتغلب على هذه المصالح الضيقة

من أجل الصالح العام، ولا يعني. سبق أن مثل هذه المصالح أو غيرها لم تستند من الاستراتيجيات التنموية التي اتبعتها الدولة. (Adrian , 2002, p. 408). حيث أكد Weiss على أهمية تمتع أجهزة الدولة بالقدرة على توظيف استقلاليتها من أجل التشاور والتفاوض مع شركاتها في مهمة الإصلاحات الاقتصادية، وإذا كانت الاستقلالية لم تنفي إمكانية الاحتفاظ بعلاقات مع جماعات المصالح الخاصة، إلا أنها أكدت على الانفصال عن الضغط السياسي المباشر، وكما قال Betton John Seddam إن الانفصال الفعلي عن الضغوط الآنية للمصالح الخاصة مكن صانعو السياسات المناسبة لدفع التنمية على المديين المتوسط والطويل، وهو ما يتطلب الحفاظ على نوع من العلاقات الاستراتيجية مع المجتمع المدني الأوسع لتبادل المعلومات والاتفاق على السياسة والقدرة على اختيار الاستراتيجيات المناسبة للنمو الاقتصادي.

ويوضح Oman Edigheji أن قدرة الدولة تكون محدودة حينما لا يتمكن قادتها من تعبئة ودعم العلاقات المتبادلة ما بين الدولة والمصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتنوعة، هذه العلاقات يتم احتواؤها من قبل الدولة الإنمائية بما يمنحها الكفاءة والفعالية، وفي ذات الوقت حمايتها من التقيد بالمصالح الخاصة، والتي قد تؤدي إلى تدمير كل من التماسك الداخلي للدولة وقدرتها على التفاعل بشكل متماسك مع شركائها الاقتصاديين.

فيشير Ziya Onis أنه في السياق الشرق آسيوي عرفت النخبة البيروقراطية نفسها بالأهداف القومية وأظهرت درجة غير عادية من التكامل والاندماج في محاولة لتحقيق الأهداف القومية، وأنه بالتتابع ارتبطت الاستقلالية بأشكال فعالة من تدخل الدول في الاقتصاد (Ziya , 1991, p. 125) ، هذه الاستقلالية هي ما أشار إليها Evans بأنها محرك النمو الصناعي السريع في دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان وقد دعم افتراضه هذا بدراسة الشركات صناعة تكنولوجيا المعلومات في كل من كوريا والبرازيل والهند، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول التي احتفظت بيروقراطيتها الاقتصادية بعلاقات وثيقة مع شركات تكنولوجيا المعلومات كان أداءها الاقتصادي أفضل.

وقد ميز Weiss & Hobson ما بين نمطين لسلطة الدولة الاستبدادية وهي تلك التي تتصرف وفقا لتصوراتها الخاصة بمعزل عن المجتمع المدني (Charles (2002, p. 517 ، وقد فضلا أن يطلق عليها سلطة إكراهية لأنها مرتبطة بدولة سلطوية ومركزية عالية تنظم فيها نخب الدولة النشاط السياسي والاقتصادي بشكل شامل، وفي هذا الصدد يقول "Weiss" إن السلطة الاستبدادية علامة على الشغف وليس القوة، إذ أن هذه الدولة والتي تمتلك قوة مستبدة لا تمتلك بالضرورة سلطة التغلغل تسمح لها بالحصول على الدعم والتأييد لسياستها بشأن تعبئة الموارد لتحقيق التنمية طويلة الأجل.

والنمط الآخر هو السلطة التغلغلية Infrastructural Power وتعني قدرة الدولة على دمج الجماعات الاجتماعية من أجل دفع المنافع المتبادلة، والتغلغل في المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعية وتطبيق السياسات من خلال عمليات التفاوض والتعاون في المجتمع، وأكد المحللون على أن التعبير الأمثل عن السلطة التغلغلية هو تطويع العمل والأسواق لإحداث التحول الصناعي المستمر وخلق نوعا من الاعتماد المتبادل.

وتفترض نظرية الدولة الإنمائية أن الدول القوية لا تتمتع فقط بدرجة عالية من الاستقلالية البيروقراطية والقدرة، ولكن أيضا وجود درجة واضحة من التفاعل المؤسسي والحوار، ما بين تحب الدولة والمراكز المستقلة للسلطة داخل المجتمع المدني، فالدولة الأكثر نجاحا هي الدولة التي لديها قدرة على العمل من خلال التعاون مع المراكز المستقلة للسلطة.

وفي هذا الصدد يشير Ziya Onis أن الدول المستقلة تختلف في خصائصها بشكل كامل عن الهيمنة الاستبدادية للدول التي تعيش على النهب، فإستقلالية الدولة تواجدت في سياق الروابط المجتمعية التي قامت بربط المجتمع بالدولة وتوفير القنوات المؤسسية للتفاوض المستمر حول السياسات والأهداف (Ziya , 1991, p. 122).

ويمكن القول إن فكرة الاستقلالية التي استخدمها Peter Evans لوصف الدولة الانتمائية القوية في دول العالم الثالث كان لها نظيرها في أدبيات الاندماجية للدول القوية في سياق الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، حيث لعبت

الدولة دورا أساسيا في تحقيق التماس الهياكل الاندماجية مثلت اتحادات ومنظمات الأعمال الخاصة وفي هذا يوضح Evans أن قدرة الدولة على تحقيق التماسك للهياكل الاندماجية اعتمد على عنصرين أساسيين:

- أولهما: أن الدولة ينبغي أن تكون مستقلة على نحو كاف في صياغة وتنفيذ السياسات والعمليات التي لا تهيمن عليها جماعات المصالح.
- ثانيهما: أن الدول ينبغي أن تكون قوية بدرجة كافية لكي تدرك أن تكاليف فرض سياسات سلطوية سوف يزيد من منافعها، فالدولة ينظر إليها على أنها مستقلة في تحويل تفضيلاتها السياسية الخاصة إلى قرارات سلطوية حينما تتصرف باستقلالية عن تفصيلات الفاعلين في جانب القطاع الخاص.

فيرى الماركسيون الجدد أن الدولة الرأسمالية لا يمكن أن تكون مستقلة، إلا حينما تتصرف على عكس المطالب المتوقعة من الطبقة الرأسمالية ذات الأفق الضيقة، مؤكدين على أنهم سيختارون فعل هذا حينما يصبح هذا ضروريا لحماية العلاقات الرأسمالية للإنتاج والحفاظ على الاستقرار السياسي، ويقولون إن هناك أربع حالات يمكن أن تقود إلى استقلالية الدولة الرأسمالية:

- أولها: انقسام الطبقة الرأسمالية بشكل ما حول قضايا الاقتصاد السياسي.
- ثانيها: تدهور شرعية الدولة كمؤسسة محايدة طبقيا.
- ثالثها: الغيار السلام الاجتماعي للدولة.
- رابعها: التناقضات الاقتصادية الرأسمالية وما تطرحه من عدم رشادة.

وتظل الدولة مستقلة للمدى الذي تترجم فيه تفضيلاتها الخاصة إلى قرارات سلطوية، حيث أن الدولة المستقلة هي تلك الدولة التي تتصرف حينما تختار أن تقرر ولا تتعرف حينما تفضل ألا تفعل هذا وكلما زادت المعارضة التي تكون الدولة قادرة على التغلب عليها كلما زادت استقلاليته.

وقد عرف Skocpal الدولة المستقلة بأنها الدولة التي تهيم حينما تتعارض مصالحها مع مصالح الطبقات المهيمنة سياسيا واقتصاديا، وإذا كان Krasner قد تبني هذا التعريف، إلا أنه لم يقيد هذا التعريف بالعقيدة المهيمنة، مشيرا إلى افتراض عدم وجود مثل هذا الكيان، بل إنه كما يقول حتى حينما يكون هذا

الكيان موجودا، فإن هناك فاعلين آخرين يضغطون على الدولة، وقد أثار Krasner مسألة أخرى تحظى بنات الأهمية وهي ما يتعلق بدرجة التغيير المجتمعي الذي يتم هندسته بنجاح من قبل الدولة، فالدولة تعتبر مستقلة ليس فحسب للمدى الذي تكون فيه قادرة على مقاومة الضغوط المجتمعية، وإنما أيضا للمدى الذي تتمكن من خلاله من تغيير أنماط السلوك الخاص لتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإنه ليس هناك ما يدعو للاعتقاد في أن تداخل تفضيلات الدولة مع المجتمع بغير عن ضعف الدولة أو افتقارها للاستقلالية، فقوة الدولة لا تتبع فقط من استقلاليتها، وإنما تعتمد أيضا على دعم الفاعلين المجمعين طلا تطابقت تفضيلاتهم الاجتماعية مع تفضيلات الدولة.

ويعد المقياس الحاسم لقوة أو سلطة الدولة ليس فحسب مجال التعبير الذي تحدثه الدولة وإنما أيضا حجم التأييد المجتمعي الذي تتمتع به الدولة ودرجة المعارضة التي تتغلب عليها أيا كان موضوعها متضمنة الحفاظ على الوضع القائم، فالدولة التي تتجح في الحفاظ على التفاوت غير المحتمل في توزيع القيم الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن وصفها بأنها أضعف من تلك التي تحدث تغييرات مجتمعية واسعة في مواجهة المعارضة فالدولة القوية هي الدولة التي تتمتع باستقلالية مرتفعة وتأييد ضخم، فهي قوية بشكل مزدوج حيث تتصرف بشكل منظم بناء على تفضيلاتها الخاصة وتواحد الدعم المجتمعي اللازم لهذا.

ووفقا لهذا تصنف الدول ذات الاستقلالية إلى فريقين أولهما يتسم بدرجة مرتفعة من الاستقلالية والانخفاض فيما يحصل عليه من دعم وثانيهما: يتسم بانخفاض درجة الاستقلالية وارتفاع مستوى الدعم والتأييد، وهذه الدولة (الدولة المستجيبة) تعاني من الازدواجية حيث تتشوق لتتصرف باستقلالية بالرغم من التفضيلات المجتمعية المختلفة إلا أنها تفشل في أن تفعل هذا.

ويرى كل من John Nall, Michael Man أن الدول الإنمائية أصبحت أكثر قربا من فكرة نموذج بيروقراطية وبر "Weber" موضحين أن البيروقراطية المركزية للدول الإنمائية تتضمن تجنيدا انتقائيا ومكافآت طويلة المدى تخلق إحساسا والتزاما لدى العاملين في جهاز الدولة بالانتماء وكما ناقش ماكس وبر يفترض مدخل قدرة الدولة، أن الدولة غير منفصلة على نحو دائم عن

المجتمع، فالدولة والمجتمع مرتبطان بشكل وثيق في علاقات اجتماعية قوية قادرة على الحل الجماعي، وتقبل وجهة النظر هذه القول بأن مؤسسات الدولة من الممكن أن تطور خيارات سياسية مستقلة، إلا أن الحكومة من الممكن أن تحقق أكثر مما تريد، إذا ما تعاونت مع المجتمع وليس ضده، فإقامة أو تأسيس روابط ما بين الدولة والمجتمع لم يحد من قدرة الدولة على تحقيق التحول الصناعي، وإنما على العكس كان أكثر تعبيراً عن هذه القدرة (kim yun, 2012, p. 443).

وفي هذا يؤكد منظرو الدولة الإنمائية على تركيزها (أي الدولة (الإنمائية بشكل كثيف على تدخل الحكومة من أعلى إلى أسفل في مواجهة ما أشار إليه أنصار المنظور الكلاسيكي الجديد من أن التنمية في شرق آسيا كانت تنمية يقودها السوق، ومع ذلك فإنه لم ينكر منظرو الدولة الإنمائية دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية الشرق آسيوية.

وكما قال Doner: تفقد الدول فعاليتها التتموية ليس بسبب فساد بيروقراطيتها، وإنما بسبب نمو القوى الاجتماعية الأخرى ورأس المال الخاص بشكل أقوى، فإذا كانت الاستقلالية وما يصاحبها من اختصاص بيروقراطي سمة أساسية من سمات الدول الإنمائية، فإنه يمكن القول أن كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تستحق الوصف بأنها دولة إنمائية، نظراً لما تمتلكه من بيروقراطيات متماسكة ومؤهلة، إلا أنه مع ذلك ينظر إلى كليهما على أنها دول ضعيفة غير قادرة على التدخل وفقاً لنموذج الدول الإنمائية (Charles , 2002, pp. 218-2019).

ومن ثم فإن التدخلية الانتقائية ميزة أساسية للدول الإنمائية التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فمثل هذه الدول يبدو أن لديها القدرة على تركيز اهتمامها بشكل كثيف على زيادة الإنتاجية والربحية وقصر التدخل على المتطلبات الإستراتيجية للتحول الاقتصادي طويل المدى ويشمل نمط التدخل المرتبط بالدولة الإنمائية ثلاثة عناصر أساسية:

- أولها: سيطرة الدولة على الإنتاج الصناعي.
- ثانيها: دفع علاقات الإدارة بالأعمال من خلال صيغة تعاونية.

• ثالثها: القيام بدور قائد في خلق ميزة تنافسية للاقتصاد من خلال خلق الشروط المؤهلة للنمو الاقتصادي. (Ziya , 1991, p. 124)

لكن ما يؤكد عليه Evans هو أن الاستقلالية تعتو ضرورة ليس فقط لتطوير الديمقراطية الوبرية، ولكن للحفاظ على الفاعلين المجتمعيين من غير الدولة، فهؤلاء الفاعلون يمكن أن يسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسية وإبداء الرأي فيها، إلا أن تخطيط الأشياء ينبغي أن يستمر في تحديده من قبل الدولة. وقد أشار كل من Atlasom & Coleman إلى تماسك البيروقراطية كحجر أساس لاستقلالية الدولة مشيراً إلى أن الحكومة الديمقراطية يمكن أن تواجه الكثير من الضغوط فيما يتعلق بصنع السياسة، وحينذاك. تسعى البيروقراطية لتوفير الآلية التي تمكنها من تخطيط وتنسيق السياسة. كذلك وافق Hobson & Weiss على افتراضين: الأول: أن الدولة القوية تسمح بقوة تفاوضية أكبر ويتبع ذلك افتراض شان: أنه كلما زادت القوة التفاوضية كلما زادت فعالية الدولة في دفع التغيير الصناعي الاستراتيجي (Charles , 2002, pp. 519-520).

ثانياً: وجود نخبة تنموية مصممة على دفع التنمية

في تحليله للدولة الإنمائية الرأسمالية في شرق آسيا ناقش Chalmers Johnston أن واحدة من السمات الأساسية للدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا هو وجود حكم مستقر من قبل نخبة بيروقراطية سياسية لا تتنازل أو ترسخ للمطالب السياسية التي من شأنها تفويض النمو الاقتصادي، فإذا كان السياسيون يبحثون في المدى القصير عن الدعم والتأييد السياسي، فإن صانعي السياسة الاقتصادية ينبغي عزهم على المدى الطويل وبقدر الإمكان عن تداعيات المطالب السياسية المتنافسة، فالقادة السياسيون الذين يسعون وراء تطبيق السياسة الصناعية ينبغي أن يتمتعوا بالقدرة على فصل قدراتهم الاقتصادية الرئيسية عن السياسة وهذه عادة ما تتحقق بفضل تعهد هذه القرارات من قبل نخب غير سياسية موثوق فيها انفصلت إلى حد ما عن الضغوط السياسية المباشرة، وحينذاك تكون مهمة القادة الإصلاحيين محاصرة الإصلاحات

الاقتصادية طويلة الأجل وعزلها عن الاعتبارات السياسية قصيرة المدى (B.Shaun, 2012, p. 692).

فيشير Johnston أنه حينما يحكم البيروقراطيين يتسلط السياسيون، فوظيفة السياسيين ليس صنع السياسة ولكن خلق المجال السياسي والاقتصادي للبيروقراطي لكي يقوموا بوضع السياسات، فهم يمثلون صمام أمان الدفع البيروقراطي للاستجابة لاحتياجات الجماعات المختلفة لتحقيق الاستقرار اللازم للحفاظ على الاستقلال النسبي (henry & chung , 2000, p. 90) وباختصار كان للبيروقراطية تأثير محوري قوي في صنع السياسة التنموية بالمقارنة بالنخب السياسية والتشريعية في كوريا ، فكان لدى القيادة السياسية هاجس مستمر في احتمال تعرض البلاد للهجوم وعدم الاستقرار، فالتهديد الذي واجهته الوحدة القومية من خلال الغزو العسكري الشيوعي دفع النخبة الحاكمة في سول لرؤية شرعية النظام وبقاء الدولة باعتبارها جوانب لا يمكن فصلها (Adrian , 2002, p. 405)

في سياق الحديث عن قدرة النخب على تنفيذ أهداف الدولة بفعالية يتم التمييز ما بين النمطين للدولة. أحدهما خاص بالدولة الرخوة، وثانيهما خاص بالدولة الصلبة، فالدولة المرنة (الرخوة) يعتقد أنها أكبر استجابة لضغوط وتنوع جماعات المصالح في تحديد السياسات الحكومية، وعلى العكس تقاوم الدولة الصلبة نفوذ هذه الجماعات من أجل تحديد الأهداف والسياسات. وقد ناقش Rodrik أن الدولة الصلبة مطلب ضروري للتنمية الاقتصادية التي تقودها الدولة، حيث ينسب في الغالب نجاح دول جنوب شرق آسيا لوجود مثل هذه الدولة، ومن ثم فإن فشل التنمية الاقتصادية في الكثير من دول العالم هو نتاج لوجود الدولة الرخوة.

ثالثا: وجود بيروقراطية اقتصادية مستقلة وكفئة تتمتع بالقوة

وتشير البيروقراطية إلى "فئة الموظفين وبصفة خاصة أولئك اللذين هم في المستويات الوظيفية العليا ومن بين تعريفات عديدة أطلقت على البيروقراطية فإنه من المفيد النظر إلى البيروقراطية من ثلاث زوايا:

- أولها: كفاية (برامج الإصلاح تؤثر على البيروقراطية).

- ثانيها: كفاعل (البيروقراطية يؤثر على برامج الإصلاح)
 - ثالثها: كوسيط للتنمية (باعتبارهم المسؤولين عن تطبيق البرامج).
- ومن بين هذه الزوايا الثلاث يتبنى مصمموا برامج التنمية والسياسات الزاوية الثانية البيروقراطية باعتبار أنها الأقدر على تطوير وتكييف الظروف لتنفيذ سياسات التنمية، ويمكن القول أن السبب الأساسي في فشل البيروقراطية في العالم الثالث هو الافتقار للنظر إلى البيروقراطية كفاعل، والنظر إليها كتحد ومشكلة وليس كحل.

فالتحدي الذي تواجهه الحكومات اليوم هو كيف يمكن مواجهة التراجع والتدهور البيروقراطي في أربعة جوانب (الافتقار إلى الموارد انخفاض الأجور، تراجع الثقة العامة في الجهاز البيروقراطي، تدهور الأخلاقيات البيروقراطية). ففي الكثير من الدول النامية لا يمكن وصف أداء البيروقراطية والخدمة التي توفرها للمجتمع: بانها واعدة، وهي ما تتبع من سوء فهم للمصالح والحوافز البيروقراطية، ومن ثم فإن المطلوب كما يقول David Hirshman هو تعميق الوعي بأن الدولة وذراعها البيروقراطية عليها دور أساسي لابد أن تلعبه في تحقيق التنمية، ومن ثم فإنه لم يعد هناك ما يبرر أن يتم التعامل مع الخدمة العامة كمجرد هدف ووسيط للتنمية إذ إن الافتقار إلى إدارة التنمية يؤكد الحاجة العاجلة للبيروقراطية لكي تعود لتعمل كفاعل مشارك في الحوار وكشريك فعال في تصميم واختيار الاستراتيجيات والإصلاحات المستقبلية (David , 1999, p. 287).

ويصبح السؤال: تحت أي ظرف يمكن للسياسيين أن يدعموا من قدرات الدولة من خلال الإصلاح البيروقراطي؟ وهنا يلفت منظرو التنمية النظر إلى أهمية وجود بيروقراطية مختصة وذات كفاءة لتقوية قدرات الدولة من أجل دفع التنمية الاقتصادية، لكن كيف يمكن خلق بيروقراطية قوية والحفاظ عليها.

تجيب عن هذا Barbra Geddes بالإشارة إلى أن فهم كون بعض الدول قوية والمجتمعات ضعيفة يكمن في تفهم الظروف التي تدفع بالسياسيين لدعم الإصلاحات البيروقراطية حفاظا على مصالحهم وتدعيما لأهدافهم في إيجاد بيروقراطية كقوة قادرة على دفع التنمية، وإن كانت الكثير من الأدبيات أشارت إلى الصعوبات التي يواجهها السياسيون في محاولتهم للسيطرة على

البيروقراطية وتحسين الأداء البيروقراطي، فقد افترض أن المفاتيح الأساسية للسيطرة على البيروقراطية هي المكافآت والحوافز وآليات الرقابة (R.Gabriella, 1999, p. 741)

وتعد البيروقراطيات كما يقول Johnston المراكز الرئيسية للتوجيه الاقتصادي الاستراتيجي في الدول الإنمائية، وكما يقول فإن ما يميز هذه القيادات الاقتصادية العليا في الدول الإنمائية هو سلطتها في تشكيل السياسة التنموية بالرغم من أنها تختلف من دولة لأخرى.

وقد أشار Robert Wade إلى التجربة الكورية، مشيراً إلى أنه تم تأسيس هيئة التخطيط الاقتصادي في عام 1961 من ممثلي وزارات التجارة والصناعة والمالية (قلب البيروقراطية الاقتصادية) ورأسها نائب رئيس الوزراء، وقد مزجت ما بين سلطات التخطيط والموازنة، وهيمنت على علمية صنع القرار الاقتصادي، وفي سنغافورة كان قلب البيروقراطية الاقتصادية هيئة التنمية الاقتصادية التي تم تأسيسها في 1961 ولم تكن لها مسؤولية أمام البرلمان ولكن حظيت بالفعل على دعم سياسي عالي المستوى من قبل الحزب الواحد للدولة، و كانت أداة أساسية في تشكيل السياسة التنموية وإدارة النمو.

وفي ماليزيا تمركزت مؤسسات التخطيط والتنفيذ الاقتصادي في وحدة التخطيط والتي كانت تتبع رئيس مجلس الوزراء وكان لها دورها المهم في تخطيط التنمية القومية، وبصفة خاصة في فترة التصنيع الذي تقوده الدولة تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء مهاتير محمد بعد 1980. (Adrian ، 2002، صفحة 412).

رابعاً: الإدارة الاقتصادية الفعالة للدولة

يفرق Gordan White ما بين الدولة كمنظم للنشاط الاقتصادي واقتصاديات الدولة كنظام مشيراً إليهما باعتبارهما أمرين منفصلين، حيث تركز الفكرة الحديثة للتنمية على مفهوم الدولة كحافز ومنظم للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان قد ساد نوع من التفاؤل حتى نهاية الستينات بكل من القدرة الاقتصادية والإمكانية الديمقراطية للدول الجديدة المتواجدة في الدول المستعمرة سابقاً، إلا أن ما حدث بالفعل خلال سنوات الستينات هو

دور الدولة الإنمائية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي عادل بلجبل وميلود بوخون

انتشار الفساد وعدم الفعالية والتأثير المشوه للتخطيط القومي، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي والاجتماعي المحبط وانتشار السلطوية، وإذا كان ما سبق قد طرح نفسه بقوة على الساحة الفكرية فإن هناك جدل آخر تساءل خلاله المحللون الاقتصاديون عن التدخل الاقتصادي للدولة واسع الانتشار وتكاليف استراتيجيات الدول الصناعية الموجهة للتصنيع لإحلال الواردات حيث أوضح هؤلاء أنه إذا كان بالإمكان التحكم في الظروف البيئية فإن قوة الدولة الإنمائية وقدرتها على التدخل بإيجابية لتدعيم التصنيع تعتمد على ثلاثة عوامل أساسية:

- العامل الأول: الطبيعة الاجتماعية للدولة متضمنة المصالح السياسية والخصائص الاجتماعية للجماعات التي توجه وتشكل الدولة، وطبيعة علاقاتها مع القوى الداخلية والدولية للمدى الذي تركز فيه الدولة على القوى الاجتماعية المدعمة للتصنيع.
- العامل الثاني: خاص بالقدرة السياسية والإدارية وفي هذا الصدد يمكن التمييز ما بين ثلاثة أبعاد
 - الأول: خاص بالقدرة السياسية على تعريف وتحديد الأيديولوجية الجديدة للتصنيع، توفير قيادة ديناميكية ومستقرة، توفير دعم واسع الانتشار لأيديولوجية التصنيع.
 - الثاني: خاص بوجود مؤسسات إدارية فعالة أكثر استجابة للأوضاع السياسية ومقاومة للتغلغل من قبل جماعات المصالح.
 - الثالث: خاص بالقدرة التقنية على تحليل المشاكل وصياغة حلول متطورة وتطبيقها بشكل كفاء. ويتعلق العامل الثالث بالأنماط الخاصة لتدخل منظمات الدولة في العمليات السياسية والاقتصادية لدفع التصنيع .

وفي هذا الإطار يمكن التمييز ما بين نمطين من التدخل أحدهما إجرائي Parametric خاص بما يمكن أن تقوم به الدولة من دور لتقديم إطار للمؤسسات والموارد التي من شأنها أن تقود التصنيع. ويتم التمييز في إطاره ما بين ثلاثة أشكال للإجراءات:

- العمليات التنظيمية الشائعة للإدارة الاقتصادية على المستوى الماكرو لتصحيح فشل السوق (الفائدة- الجمارك- الضرائب).
- تأسيس نسق مؤسسي مدعم للتصنيع (نظام مالي أكثر استجابة - إطار قانوني منتظم).
- تأمين المتطلبات المادية والبشرية للتصنيع (الطاقة - الاتصالات - التعليم - الصحة - التكنولوجيا).

أما الثاني: من التدخل فهو إداري يسعى للحفاظ على تغفل الدولة في العمليات الصناعية ويطلق عليه pervasive ويأخذ شكلين:

- الأول: إداري يتضمن تأسيس منظمات بيروقراطية إقليمية أو وظيفية ترتكز على التعميق للملكية للدولة ووسائل الإنتاج الصناعية.
- الثاني: سياسي يتضمن التأثير الاقتصادي المباشر وغير المباشر للمنظمات السياسية (أحزاب سياسية - منظمات جماهيرية) وتأسيس شبكات للسيطرة السياسية في المشروعات الصناعية يتم من خلالها السيطرة على الطبقات العاملة وتفويض الطبقات المعوقة للتصنيع (Gordon , 1984, pp. 97-99).

وفي سعيها لتفسير الاختلاف في الاستراتيجية والأداء الاقتصادي ما بين الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية حاولت أدبيات التنمية أن تقدم فهم أفضل للحوافز الاقتصادية والنسق السياسية التي وفي سعيها لتفسير الاختلاف في الاستراتيجية والأداء الاقتصادي ما بين الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية حاولت أدبيات التنمية أن تقدم فهم أفضل للحوافز الاقتصادية والنسق السياسية التي يعمل في ظلها السياسيون والبيروقراطي وجماعات المصالح لإحداث النتائج المرغوبة باعتبارهم فاعلين رشيدين و استراتيجيين.

وقد سعت هذه الأدبيات لتفسير الأداء التنموي الضعيف لدول أمريكا اللاتينية في مواجهة الدول الصناعية الجديدة الآسيوية بالإشارة إلى أن غياب الفعل السياسي في آسيا قاد جزئيا إلى ضعف التنظيمات الشعبية واستمرار تمتع السلطة بالاستقلالية والحرية في تبني الأساليب المختلفة لتوجيه النمو (F.Brain, 1998, pp. 8-9).

المحور الثالث: العلاقة بين الحكم الرشيد والدولة الإنمائية في كوريا:

يؤكد خبراء التنمية أن دراسة نموذج التنمية في جمهورية كوريا توفر دليلاً أمبريقياً على أن ثمة علاقة ارتباطية واضحة ما بين الحكومة والأداء الاقتصادي، فيشير Minxim Pei أن التجربة الكورية أثبتت أن هناك علاقة وثيقة ما بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، مؤكداً أن التنمية المستدامة مستحيلة بدون حوكمة رشيدة.

وقال عن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الحكم الرشيد هو تطوير المؤسسات التي من شأنها أن تحكم الأنشطة الاقتصادية وتزيد الحرية الاقتصادية. ومن جانبه أشار John Page كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي وواحد من الكتاب الرئيسيين في كتابات المعجزة الشرق آسيوية في مؤتمر الحكومة الذي عقد في مانيل بالفلبين في 1996 إلى العلاقة ما بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية، مؤكداً أن الحوكمة في كوريا بما أتاحتها من قدرة مؤسسية أثرت تأثيراً إيجابياً على إمكانيات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الاستثمار وتحسين الانتاجية.

وقد دعم Page تأكيداته باستخدام مؤشر القدرة المؤسسية (ICI) مشيراً إلى ميل الدول الأغنى لأن يكون لديها مؤسساتها الأفضل، وقد حدد أبعاد القدرة المؤسسية في تمتع البيروقراطيات الآسيوية بالفعالية، ووجود نظام للترقي والتجنيد يرتكز على قواعد الاستحقاق والتنافسية، ونظام متميز للحوافز والمكافآت لأولئك الذين قاموا بأدوار مهمة في الخدمة الإدارية، مزيد من التحالف ما بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل المشاركة في التنمية وتحقيق الرؤية الوطنية. (Sebastian & Ray , 2005, p. 601)

وإذا كان البنك الدولي قد نشر في أوت سنة 2000 دراسة دعمت من الفرضية الخاصة بأن نمو الناتج القومي الإجمالي من شأنه أن يكون القوة الوحيدة الأكثر فعالية في القضاء على الفقر، إلا أن دراسة أخرى ضمت 160 دولة، توصلت إلى أن ثمة علاقة إيجابية قوية ما بين ترتيبات الحوكمة الرشيدة وإجمالي الدخل ومعدلات المواليد ومستويات التعليم.

وقد توصلت إلى أن تأثير المساءلة على زيادة الدخل يصل إلى 98 بالمائة وأن تأثير الاستقرار السياسي يصل إلى 512 بالمائة، وأن تأثير التحسن في فعالية الحكومة من شأنه أن يزيد الدخل بنسبة 376 بالمائة، وأن تأثير التحسن في البيئة التنظيمية على زيادة الدخل يصل إلى 141 بالمائة وأن تأثير الالتزام بحكم القانون يصل إلى 700 بالمائة، وأن تأثير التحكم في مستوى الفساد يصل إلى 229 بالمائة. (JuZhong , 2011, p. 54)

وبمقارنة مؤشرات التنمية البشرية في كوريا بمؤشرات الحكم الرشيد خلال فترة زمنية طويلة نسبيا فإنه يلاحظ أن ثمة علاقة طردية قوية ما بين المؤشرات التالية للحكم الرشيد والتنمية البشرية، فكلما ارتفعت درجة الالتزام بحكم القانون الفعالية الحكومية، الجودة التنظيمية الاستقرار السياسي، التحكم في مستوى الفساد كلما ارتفع مستوى التنمية البشرية، كما أنه كلما زادت درجة تنافسية الاقتصاد والفعالية البيروقراطية، انخفض مستوى الفساد وزادت درجة الرشادة.

خاتمة:

في ختام دراستنا هذه نلاحظ أن استراتيجيات النمو تتناسب مع الموارد المتاحة للدولة، وقوة الإرادة السياسية، ويظهر أن تبني استراتيجية النمو المناسبة تعد شديدة الأهمية لحدوث واستمرار النمو الاقتصادي. فاختبار الاستراتيجية المناسبة هو شرط لازم للتنمية.

ويرجع النمو الكوري منذ أوائل الستينيات بدرجة كبيرة إلى تعريف استراتيجية النمو للدولة ثم الالتزام بها وهي استراتيجية النمو القائمة على التصنيع والتوجه للخارج، كما أثبتت التجربة الكورية أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الانتاجية، كما لا ننسى أن منظومة القيم لشعوب آسيا التي زرعت في الانسان حب العمل والانضباط والطاعة تعد أكثر من ضرورية. ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن مجرد إدعاء الدولة أنها تنموية لا يصلح إلا إذا توفرت على أربع مقومات أساسية:

- أولها: وجود نخبة تنموية مصممة وقادرة على دفع التنمية.
- ثانيها: استقلال نسبي للدولة.
- ثالثها: بيروقراطية اقتصادية مستقلة وكفؤة تتمتع بالقوة.
- رابعها: إدارة فعالة للمصالح الاقتصادية

والمؤكد أن التنمية المستدامة مستحيلة بدون حوكمة رشيدة وهو ما أثبت فعليا من خلال النموذج الكوري.

قائمة المراجع:

- Adrian , L. (2002). bringing politics back in: towards a model of developmental state. *journal of development studies*, 517.
- B.Shaun, B. (2012). *Police Reform in China*. new York: taylor and francis group llc.
- Charles , P. (2002). *Handbook on Development Policy and Management*. UK: edward elgar publishing limted.
- David , H. (1999). politicians parties and the persistence of weak states, lessons from the Philippines. *development and change*, 30, 287.
- F.Brain, C. (1998, spring). Why Dose not Democracy Mater Studies In Comparative International Development. *Development Strategy And Regine Type*, 33, pp. 8-9.
- Gordon , W. (1984, October). Developmental State And Socialist Industrialization In Third Word. *The Journal of Development Studies*, 21, 79-99.
- henry, w., & chung , y. (2000). state intervention and new liberalism in the globalizing world economy lesson from Singapore, reginolization programme. *the pacific review*, 90.
- JuZhong , Z. (2011). *Poverty, Inequality and Inclusive Growth in Asia*. (Philippines: the asian development bank.
- kim yun, t. (2012). *Globalization and Development in East Asia*. New York: Routledge.
- R.Gabriella, M. (1999). politicians parties and the persistence of weak states, lessons from the Philippines. *development and change*, 741.
- Sebastian , B., & Ray , K. (2005). *Education and Training for Development in East Asia*. New York: Taylor and Francis group llc.
- W.G , H., Dewit, & Coughton. (2001, october 10). building the developementAchieving Economic Growth, the rough cooperative, solution A comment on bringing policts back. *the journal of developement studies*, p. 147.
- Ziya , o. (1991, oct 1). The Logic of the Developmental State . *Comparative Politics*, 24, p. 114.